

تكامل حقوق الإنسان في الفكر الاسلامي *Integration of Human rights in islamic thought*

د/ موزاوي عقيلة *

أستاذ محاضر (ب)

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة يحيى فارس المدية - الجزائر

mouzaoui.akila@univ-medea.dz

d.mouzaouiakila@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021-05-19 تاريخ قبول المقال: 2021-05-25 تاريخ نشر المقال: 2021-06-24

الملخص: بدأ الإسلام بوحى الله تعالى على نبيه الكريم بكلمة "اقرأ يا محمد" كون العلم أولى خطوات التحرر من الجهل والضلالة، وأنهى النبي الأكرم كراماته في خطبة الوداع بوصايا جامعة لخيري الدنيا والمآل حظيت فيه المرأة بالنصيب الأوفر مبطلا بذلك النظرة الجاهلية للمرأة، فكانت مدة 23 سنة كفيلة بتكريم الإنسان وحفظ كرامته بضبط تصرفاته ومعاملاته، في خاصة نفسه، وفي علاقته بأسرته وعلاقته بالمجتمع وبالدولة، في نسق متكامل مازالت القوانين الوضعية تسعى لتعزيز ترساناتها التشريعية بحقوق هي معروفة في الفكر الإسلامي منذ 14 قرنا خلت.

الكلمات المفتاحية: الشريعة الاسلامية، الحق ضرورة، الحق منحة الالهية، الحقوق شاملة، الواجبات، النوافل.

Abstract: Islam began with the revelation of Almighty God on His noble Prophet with the word "Read, O Muhammad", because knowledge is the first step towards liberation from ignorance and delusion, and the most generous Prophet ended his dignities in the farewell sermon with complete commandments for the goodness of the world and the destiny in which women had the greatest share, thus nullifying the ignorant vision of women. 23 years are able to honor the human being and preserve his dignity by controlling his behavior and his relations with himself and the relation with his family, society and the state, in an integrated way laws always seek to strengthen their legislative with rights known in Islamic thought for 14 centuries.

Key words: Islamic law, right is necessary, right is the grant of the divine, rights are comprehensive, duties, redundancies.

*المؤلف المرسل

المقدمة :

تعد حقوق الإنسان من أهم الموضوعات الراهنة، لما تملكه من تأثير في كل المجالات، فهي إلى جانب أهميتها للإنسان نفسه، حيث تعد المكينات القانونية التي يكون له بموجبها حق التسلط والاستئثار بشيء ما، لتنمية شخصه وفكره وذاته. كما تعد أيضا المرأة العاكسة لنظام الحكم في الدولة، فالأنظمة الديمقراطية تقاس بمدى احترامها لحقوق الإنسان.

وبالرجوع إلى الفكر الإسلامي الذي مر عليه ما يزيد عن 14 قرن نجده كان يعي ويتميز في رشادة ممارسة الدين وسياسة الدولة، وفق منهج فكري وعقائدي متوازن لم تصل له الجهود الغربية بعد .

وكيف يدرك العقل البشري الحكمة والرشاد وهو بعيد عن الحكمة والرشادة الإلهية التي جاء بها الإسلام، فهي تصدر من الوحي الإلهي الذي يعلم السرائر قبل البصائر . فكل ما يتغنى به الغرب اليوم ويحثون على إنفاذه لصالح الإنسانية عرفته الدولة الإسلامية المحمدية قبل ما يزيد عن 14 قرنا خلت.

ولئن فصلت المسيحية بين الدين والدولة، حتى تميزت البلاد المسيحية بوجود سلطتين منفصلتين، سلطة الكنيسة والسلطة الزمنية، لكل منها مجال مستقل، فإن الإسلام لا يقيم مثل هذا الفصل بل يمزج بين الدين والدولة. لذا كانت الخلافة لدى المسلمين رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا، نيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾. فالدولة لا تملك أن تمنح الفرد حقا لم يقره الشارع، كما أنه ليس لها أن تسلب الفرد حقا تحكما منها وتعسفا، لأن وظيفتها رعاية حق الفرد في حدود المصلحة العامة، وتمكينه من التمتع بحقه على وجه لا يضر غيره من أفراد وجماعات، فتحديد الحقوق وتفسيرها يكون منوطا بالشارع وليس خاضعا للقوة المادية، ولا معتمدا على المصالح الآنية والرغبات الخاصة للأفراد والجماعات.⁽²⁾ وبذلك فإن الحقوق كلها تقررها الشريعة، وتبين مجالاتها، وتحدد مداها، ولا يوجد حق يعترف به لمسلم، إلا إذا أقرته الشريعة، في

1- إلا أنه قد أنكر بعض المجددين من مفكري الإسلام هذه الحقيقة، وذهبوا على أن الإسلام مجرد دعوة دينية لا علاقة لها بأمور الدنيا والسياسة، راجع: خميس راغب جبريل، **الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 2009، ص55.

2- السنهوري عبد الرزاق، **فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية**، ترجمة: نادية عبد الرزاق السنهوري، مراجعة: توفيق محمد الشاوي، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993، ص: 104-103.

نصوصها أو أصولها وقواعدها الكلية. ومدى هذه الحقوق وشروط استعمالها والمخاطب بها ومفاهيمها الواضحة، لا تخرج عن نطاق الشرع⁽³⁾.

فيكون الاحتكام عند تضارب المصالح الفردية مع المصلحة العامة للمرجع الثابت في ذلك من أحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تتبدل باختلاف الحكام أو العصور أو الأماكن⁽⁴⁾.

ومن أن الإسلام دين ودولة ينتج لنا تميز مفهوم حقوق الإنسان عنه في القوانين الوضعية بتكامله وشموليته لي كافة جوانب الحياة وحتى بعد الموت ، وعليه نطرح الاشكالية التالية:

ماهي ملامح التكامل لحقوق الانسان في الفكر الاسلامي عنها في الفكر الوضعي ؟ وللإجابة عنه هذه الاشكالية نتبع المنهج الوصفي التحليلي لوصف الحقوق في الفكر الاسلامي وتحليل مقوماتها والقيود الشرعية النازمة لممارستها، مقسمين الدراسة إلى مبحثين:

نتناول في الأول: حقوق الإنسان في الإسلام ضرورات لا حقوق. أما المبحث الثاني فنتناول فيه: شمولية النظام الإسلامي في اقرار وتنظيم الحقوق والحريات.

المبحث الأول: حقوق الإنسان في الإسلام ضرورات لا حقوق

في ظل النظام الإسلامي، كتشريع إلهي، ومنذ نزوله، فقد كان بمثابة ثورة عارمة، وتصحيح جذري وشامل لجميع الأوضاع الفاسدة والعقليات المنحرفة، والأحوال المزرية، التي بلغت الإنسانية وأهدرت بسببها حقوق الإنسان وامتهنت فيها كرامته، وذلك بإعلانه أن الوجود الإنساني قائم على أساس الحرية، وكرامة الإنسان وتفضيله، وتحمل مسؤوليته.

فحرية الإنسان مرتبطة بالتوحيد الذي هو أعظم ركن في الإسلام، والذي يقتضي تحريره من كل أنواع العبودية لغير الله تعالى، خالق الإنسان والكون والحياة، قال تعالى: "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ"⁽⁵⁾ ، وقال سبحانه: "﴿ وَمَا أَمْرُو إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ۚ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾"⁽⁶⁾

³ - بن عبد المحسن التركي عبد الله ، حقوق الإنسان في الإسلام ، مطبوعة وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، الرياض، السعودية ، ص: 30. اطلع عليه في: 15-02-2021 على الساعة 12.30.

⁴ - الطعيمات هاني سليمان ، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص : 103-104.

⁵ - سورة الذاريات الآية 56.

⁶ - سورة البينة الآية 05.

كما أن تكريم الإسلام للإنسان، والذي هو حقه الغير قابل للتجزئة ومنه تنبثق مختلف الحقوق والحريات، قد فاق أي تكريم، سواء كان سياسيا، عما هو الحال في النظم الليبرالية - التحررية، أو اجتماعيا كما تدعي النظم الاشتراكية - الماركسي⁽⁷⁾، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾⁽⁸⁾.

فالنقد الذي وجهه الفكر الإسلامي الحقوقي للحقوق الإنسانية في الفكر الغربي عندما اتجه لنقد المذاهب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الغربية مستعينا بطبيعة الحال ببعض المظاهر بشكل عام، حيث الإخفاق في مجال الحقوق أدى إلى كوارث إنسانية، تجاوزت حدود تأمين الاحتياجات الضرورية للإنسان إلى تعريض وجوده الإنساني ككل للخطر فظواهر الانتحار والتفكك العائلي، والتحلل الأخلاقي، وانتشار الإلحاد، هذه الظواهر التي تجتاح الواقع الغربي تكاد تعصف بالمكتسبات الحقوقية التي تم تحقيقها بعد معاناة طويلة، مما يعني الحاجة إلى الأديان السماوية بوصفها بديلاً عن الإيديولوجيات الوضعية على اعتبار أن الظاهرة الإنسانية، لا يمكن معالجتها بشكل جزئي لأن النتائج النهائية لأي تطبيق ستفتقر إلى النظرة الكلية للإنسان، في إطار فلسفي عقائدي لا يهمل المنطلقات، ويتحدث عن الغايات والمقاصد الوجودية الأساسية للإنسان بشكل واضح ومفصل ما يسهم بشكل فعال في تحقيق ما يصبو له الإنسان من حياة أفضل⁽⁹⁾، ومنه حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي تتميز عنها في الفكر الوضعي بخصائص متفردة هي:

المطلب الأول: حقوق الإنسان في الإسلام منحة إلهية لا إقرار لقوانين وضعية

الإسلام دين ودولة، والنظام العام للدولة وحقوق الإنسان مصدرهما الشارع، فيكون أن الدولة كالفرد كلاهما يتلقى حقه من الشارع ولا يمكن اعتبار السلطة شرعية إلا بتطبيق شريعة الله ومراعات مبادئها كما أمر الله ورسوله الكريم⁽¹⁰⁾، فالحق عند المسلمين، من أسماء الله تعالى، وفي لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم، هو الأمر

⁷- قريشي على، الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي "دراسة مقارنة" في الأصول النظرية وآليات الممارسة مع التطبيق على الوضع في الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص: 02.

⁸- سورة الاسراء الآية (70).

⁹- عبد الرحيم محبوب عبد الحفيظ، حقوق الانسان في ظل النظام العالمي الجديد (ما بين الإسلام وإعلان حقوق الإنسان)، دون ترقيم للصفحات، 2016/05/02. على الساعة 10.00. بحث متاح على

<http://uqu.edu.sa/page/ar/85694>

¹⁰- محمد سليم العوا، الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص29.

الثابت .والمسلمون جميعا، بمجرد إسلامهم، يجب أن تتحرر إرادتهم من الخضوع لغير الله سبحانه، ومن هنا تبدأ العبودية لله تعالى وحده⁽¹¹⁾.

فالفرد عبد لله لا للدولة، فالله سبحانه وتعالى الذي منح الفرد حقه هو الذي منح الدولة حق الطاعة على الرعية في حدود رعايتها هي لأحكام الله تعالى⁽¹²⁾.

إن الله سبحانه و تعالى قد منح الحق للإنسان لحكمة، هذه المصلحة ترجع إلى حفظ مقاصد الشريعة في الوجود الإنساني، وقد حددها علماء الأصول بحفظ الدين و النفس والعقل والمال والعرض، فضلا عن حفظ حاجيات هذا الوجود، وذلك بوضع أحكام العلاقات الانسانية في سائر المعاملات، وأخيرا حفظ تحسينات الوجود الإنساني من مكارم الأخلاق ومحاسن العادات⁽¹³⁾.

فالفرد ليس هو ذلك الذي يدور في فلك الحرية المطلقة، فالشريعة إذ منحت الفرد حقوقه الشخصية باعتباره إنسانا، قيدت ذلك كله بما ألفت عليه من مسؤولية دينية ودينية لتحد من حريته، مما يمنع الأضرار عن غيره، وهذه المسؤولية نجدها واضحة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁴⁾ وقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (7) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁽¹⁵⁾

وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمير الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم، و المرأة راعية على بيت بعلها وهي مسؤولة عنه، والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)⁽¹⁶⁾. فالفرد إذن في نظر الشريعة كائن حر مستقل مسؤول، ولكن هذا الاستقلال ليس تاما، بل مرتبط بالجماعة ارتباط تعاون على البر والصالح العام⁽¹⁷⁾. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجَلَّوْا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾⁽¹⁸⁾

11- بن عبد المحسن التركي عبد الله ، المرجع السابق ، ص: 29.

12 - الطعيمات هاني سليمان ، المرجع السابق، ص : 103-104.

13- الطعيمات هاني سليمان ، المرجع السابق ، ص: 103.

14 - سورة فصلت جزء من الآية (26).

15 - سور الزلزلة الآية (7-8).

16- أبي حسن مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم، ج1، تحقيق نظر أبو قتيبة بن محمد الفارابي، دار طيبة، 2006 .

و أبو عيسى محمد الترمذي ، سنن الترمذي، ج4، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005.

17 - الطعيمات هاني سليمان ، المرجع السابق ، ص: 104-105.

18 - سورة المائدة ، جزء من الآية 2.

ومن هذا تكون حقوق الإنسان في الدولة المسلمة متميزة من حيث المصدرية الربانية، تكفل ممارستها الخلافة الراشدة، فيقول ابن خلدون في تعريفه للخلافة: أنه حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدينية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي خلافة من صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا⁽¹⁹⁾.

ويقول عبد الرزاق السنهوري، أن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان قد اقتصر على الدعوة الدينية في الفترة التي قضاها بمكة، إلا أنه في الفترة التي قضاها في المدينة قد أقام دولة حقيقية وبأمر سلطة الحاكم السياسي بنصوص القرآن ذاته⁽²⁰⁾.

الفرع الأول: الأصالة والاستقلالية في تشريع الحقوق والحريات

ذلك أن هذا النظام إنما هو ثمرة عقيدة مستقلة مميزة، فوجب أن يكون كذلك كل نتاجه، وما تفرع عنه فليس للحقوق والحريات فيه جذور غير إسلامية استعيرت من هنا أو هناك من نظام رأسمالي أو اشتراكي، يؤكد ذلك البحث التاريخي لتطور الحقوق والحريات، فلم يكن لهذين النظامين وجود أيام وجود النظام الإسلامي⁽²¹⁾.

فالحق مصدره الشرع، فلا حق إلا ما جعله الشرع حقا، وفي تقرير هذا المعنى يقول الإمام الشاطبي: (ما هو حق للعبد إنما ثبت كونه حقا له بإثبات الشرع ذلك له، لا بكونه مستحقا لذلك بحكم الأصل)⁽²²⁾.

وكمثال لأصالة الحقوق ما ورد في النص القرآني ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾⁽²³⁾، فلفظ الآدمي في النص القرآني ينفي كل تفرقة بسبب اللون أو العرق أو الجنس. كما أن اعتراف الإسلام بالكرامة الإنسانية راجع إلى أنها أساس كل الحقوق الأخرى فكرامة الإنسان حين يولد، وكرامته حين يعيش، وكرامته حين الموت.

وبعد ذلك بقرون طويلة احتوى الإعلان العالمي نفس اللفظ إذ تبدأ ديباجته بالاعتراف " بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية " ⁽²⁴⁾.

كما أن أصالتها على أساس أنها منحة إلهية يكسبها هيبة واحترام وقُدسية في نفوس الأفراد ويجعل التزامهم بها طوعا لا قسرا، لأنه يقوم على الإيمان بالله الذي شرع

19 - بن محمد ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، الفصل الثالث، الكتاب الأول بند 25، بيروت، لبنان، 1982.

20 - السنهوري عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 47.

21 - الطعيمات هاني سليمان، المرجع السابق، ص: 106.

22 - الإمام الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج2، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 377.

23 - سورة الاسراء الآية (70).

24 - بن عبد المحسن التركي عبد الله، المرجع السابق، ص: 24.

هذه الحقوق والحريات، وفي هذا ما فيه من ضمان لحسن الالتزام بها وعدم الخروج عليها، حتى مع القدرة على هذا الخروج (25).

الفرع الثاني: أن حقوق الإنسان في الشريعة حقوق شمولية

لعل شمولية الحقوق الإنسانية في الفكر الحقوقي الإسلامي، والتي نظر لها من خلال التشريع الإلهي (الوحي) الذي يعلم يقينا الاحتياجات الحقيقية للإنسان وحقوقه الأساسية، إضافة إلى نقطة مهمة تتلخص في كون التشريع الإلهي يمثل الحقيقة التي لا تتأثر بالمصالح الفردية أو الجماعية أو الفتوية أو غيرها من التقسيمات التي يطغى تأثيرها في التشريعات الوضعية، مما يجعل حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية أبقي واسمى وأشمل من حقوق الإنسان في القوانين الوضعية والتي هي من تنقيات الإنسان نفسه، حيث أعلنت عن حقوق غاية في العدل والمساواة، وإن الانتقادات التي وجهت للإسلام كان يجب في حقيقة الأمر أن توجه للتطبيقات الخاطئة التي وقعت وإلى بعض الاجتهادات التي تأثرت بالظروف التاريخية الموضوعية. لذلك لابد من التفريق بين مبادئ النظام الإسلامي التي لا يشك واحد في مقاصدها تهدف إلى تحقيق أفضل للإنسان في بعده المادي والروحي وبين وقائع التاريخ المحسوبة على الإسلام (26).

الفرع الثالث: الثبات في تشريع الحقوق والحريات في النظام الإسلامي

فقد أقام الإسلام ما جاء به من حقوق وحريات على معايير ثابتة لا تقبل التبديل والتغيير بتغير الظروف، فهي حقوق دائمة تحتفظ بصحتها واصلتها في كل الأحوال والأزمنة، لأنها من شريعة الله المحكمة المضبوطة، التي تتسع مجال الحياة البشرية بأكملها وتتعرض لكل مظاهرها المادية والروحية والفردية منها والجماعية (27).

المطلب الثاني: سمو الغايات والأهداف من تشريع الحقوق في النظام الإسلامي

إن النهج الإسلامي في ضبط السلوك الإنساني يهدف إلى إقامة نظام للحياة بين الناس، ينهض بنيانه على المعروف ولا يشوبه شيء من المنكر، ويدعوهم إلى أن يقيموا الخيرات في كل زمان ومكان، وأن يشيعوا إقامة هذه الخيرات في العالم، وهذه هي مهمة المجتمع الإسلامي، والأمة الإسلامية (28).

ولعل ابرز واهم ما يميز النظام العام الشرعي في تحقيقه لهذا أنه يعتمد على قاعدة أخلاقية واسعة امتازت بالمعيارية الأخلاقية، أي أنها قاعدة تهتم بما يجب أن يكون لا بما هو كائن، فهي تسعى بالإنسان إلى معارج الرقي الروحي والسمو الوجداني، ولا ترضى بالواقع ولا تقنع به إذا كان مخالفا للمثل ومعارضاً لمنظومة القيم التي تسعى إلى

25 - الطعيمات هاني سليمان، المرجع السابق، ص: 105.

26 - عبد الرحيم محبوب عبد الحفيظ، المرجع السابق، دون ترقيم للصفحات.

27 - الطعيمات هاني سليمان، المرجع السابق، ص: 106.

28 - بن ماضي العتيبي عبد الله بن سهل، النظام العام للدولة المسلمة، دراسة تأصيلية مقارنة، ط1، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1430هـ، 2009م، ص: 536.

تحقيقها، فهي تعمل جاهدة من خلال أحكام صارمة إلى حمل الناس على تلك السلوكيات وتلك المثل لتغيير واقعهم بها واصطبغ حياتهم من خلالها والنهوض بهم إلى ما هو أعز وأكرم، فتعلو بها من مستواه الحيواني الذي يقتصر على الماديات إلى المستوى اللائق بكرامة الإنسان وتقدمه ورقبه⁽²⁹⁾، فغاية هذا النظام من تشريع الحقوق والحريات تحقيق المقاصد القريبة الأتية⁽³⁰⁾:

- إصلاح الفرد وتوجيهه نحو الفضيلة كي لا تطغى شهوته ومطامعه على عقله.
 - إصلاح الأسرة وذلك بإحاطتها بكل الحقوق و الضمانات التي تجعلها أسرة ايجابية تعيش حياة هائلة في مجتمع سليم .

- إصلاح المجتمع بإقامة علاقة أفرادها على أساس العدل والمساواة والتكافل .
 وفي الحقيقة لا توجد مبالغة في القول أن الإسلام دين الحرية، لأنه جاء ليقضي على الشرك والوثنية، ولينهي عبودية الإنسان لأخيه الإنسان، فأطلق الحريات من عقالها، وجعل العلاقة بين الإنسان وربّه علاقة مباشرة لا وساطة فيها لأحد، وأعطى الإنسان كرامته وحرّيته بالمساواة التامة بينه وبين سائر البشرية دون اعتداء على كرامة وحرية الآخرين⁽³¹⁾، أما النظم الوضعية فغايتها غاية نفعية محدودة تتمثل في استقرار المجتمع على أي نحو. ولو كان على حساب قواعد الأخلاق والدين، ولذلك نجد معاني الخير والشر، العدل والظلم في تلك النظم لا تتمتع بصفة الثبات أو الصحة المطلقة، لأنها نتيجة تفكير وضعي هو عرضة للتغيير أو الزوال أو الاختلاف بتغير الظروف والأحوال⁽³²⁾.

المبحث الثاني: شمولية النظام الإسلامي في اقرار وتنظيم الحقوق والحريات

ذلك أن هذا النظام كالإسلام نفسه قائم على أساس الوسطية والعدل، وهي صفات يقصد بها أن خير الأمور الوسط، وأن الفضيلة ما بين رذيلتين، ليس فيما جاء به من حقوق وحريات وكس ولا شطط، فمثلا أعطى الحاكم حق الطاعة على الرعية، ومنع أن تسلب السلطة منه، فأوجب عليه رعاية شؤون الأمة بالعدل وإقامة حكم الله فيها⁽³³⁾.

ومما يؤكد هذه الحقيقة ويعززها ما بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي من تباين واضح مما أدى إلى مشكلات عانت منها الشعوب التابعة لهما، الأمر الذي دفع كلا

²⁹- بن ماضي العتيبي عبد الله بن سهل ، المرجع السابق ، ص: 536.

³⁰ - المرجع نفسه ، ص: 106-107.

³¹- بسيوني عبد الله عبد الغني ، النظم السياسية(النظرية العامة للدولة-الحكومات-الحقوق والحريات)،

دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 399.

³²- الطعيمات هاني سليمان ، المرجع السابق ، ص: 106-107.

³³- الطعيمات هاني سليمان ، المرجع السابق ، ص: 106.

النظامين على تنقيح تعاليمه، وإعادة صياغتها حتى تتوازن وتتلاءم مع المتغيرات التي طرأت والأوضاع الجديدة التي نشأت⁽³⁴⁾.

إن الإسلام دين ودولة يدل على أن مصدر النظام الشرعي وحقوق الإنسان واحد، وهو التشريع الإلهي، إلا أن التنظير المعتدل والوسطية التي جاء بها الإسلام لا تقوم ولا تنفذ إلا بتدخل الإنسان لإقامة شرع الله، والأولى بهذا الواجب هو أولياء الأمور خليفة رسول الله في الأرض، وكل فقهه وعمله لإحلال شرع الله يسمى السياسة الشرعية في تدبير أمور الرعية.

وعليه سوف نعرض أمثلة عن بعض الحقوق والضمانات التي تفرد بها الإسلام ليدل على تكامله وشموليته في نقطتين متتاليتين. حول تفرد الإسلام في سمو المبادئ ومضمون الحقوق.

ومن المبادئ نأخذ مبدأ المساواة في الإسلام نموذجاً وفي الحقوق نعرض لحق التكافل الاجتماعي نموذجاً وحرية الرأي والتعبير.

المطلب الأول: تميز مبدأ المساواة في الفكر الإسلامي

ولعل المبادئ الإسلامية المقررة لضمان حقوق الإنسان كثيرة ولكن لضيق البحث يكون مبدأ المساواة كمثال لتفرد الإسلام في هذا المبدأ الذي يرقى إلى المساواة الروحية لا مجرد المساواة المادية.

الإسلام دين المساواة، مصطلح كثيراً ما يتردد و لكن السؤال الذي يتبادر في الذهن ما مرد المساواة في الإسلام هل على أساس المال أو الدين أو العقل أو الطبقة... إلخ إلا أن التشريع الإسلامي أقام مبدأ المساواة بين الناس من منظور الله عز وجل ، فالله سبحانه هو الذي حدد، مضمونها، وأساليب تطبيقها، والجزاء عند مخالفتها، في الدنيا و الآخرة⁽³⁵⁾.

إن التسوية بين البشر، تعني التسوية بينهم في حقوق الكيان الإنساني، الذي يتساوى فيه كل الناس. أما التسوية الحسابية في الحقوق الفرعية التي تؤدي إلى المساواة بين غير المتماثلين، فإنها معنى يختلف عن التسوية في الآدمية التي كرمها الله، والتي تستند إلى مبادئ ثابتة وأصل واضح قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا رُؤُوسَهُمْ وَرَبَّ مِنْهُمْ رَجُلًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾⁽³⁶⁾، فالناس كلهم من نفس واحدة.

³⁴- موزاوي عقيلة ، الموازنة بين النظام العام للدولة وحقوق الانسان (دراسة تحليلية مقارنة)، أطروحة دكتوراه، القانون العام، القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، الجزائر، الجزائر، 2018-2019، ص: 211 وبعدها.

³⁵- "الناس سواسية أمام الله وأمام الشريعة الإسلامية وكلهم خاضع لأحكامها بلا تمييز ولا استثناء" محمد سليم العوا ، المرجع السابق، ص33.

³⁶ - سورة النساء الآية(01).

وبين الحديث الشريف هذا الأصل في المساواة لقوله عليه الصلاة والسلام : " إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي، وفاجر....) هذه قاعدة الإسلام الأصلية في المساواة، كما تحدت في آيات القرآن الكريم، وبينتها السنة المشرفة وحينما تختلف أحوال الناس، وأوضاعهم، وتختلف أزماتهم وأمكنتهم، ويوجد التنوع جاء في الإسلام معيار للتفاضل، يتساوى أمامه الخلق جميعا على اختلاف الأجناس، والألوان، والحرية والعبودية، إنه معيار التقوى، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (37).

إن معيار التفاضل هنا، يستطيع الارتقاء إليه كل البشر، ولا يقسم الناس إلى طبقات يعلو بعضها بعضا، وهو معيار يدفع إلى الرقي والسمو بالإنسان. إن التقوى معيار الكرامة الإنسانية عند الله ومع ذلك فهي معيار الصلاح في الدنيا، وهو معيار حقيقي وعملي؛ إذ إن صلاح الإنسان في دنياه، يجعله أفضل لنفسه وللمجتمع الذي يعيش فيه، من غيره الذي لا يفيد نفسه ولا مجتمعه بشيء.

كما أشار القرآن الكريم إلى الكثير منها فقد جاء معيار التقوى في خطبة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع لقوله : (لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى) (38).
 إلا أن مبدأ المساواة بالتقوى هو مساواة الله لعباده يوم الحساب، وتطبيقها في الحياة الدنيا وفق ما قرره السياسة الشرعية أمر آخر وهي:

- المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، فالحقوق ممنوحة للأفراد بصفتهم الآدمية، التي كرمهم الله بها، لا على أساس الحسب والنسب، أو الحر والعبد.
- المساواة في توقيع الجزاء عند مخالفة أحكام الشريعة، وأدل حديث قوله صلى الله عليه وسلم في إقامة الحد على المخزومية وتوسط الأشراف لرفع الحد عنها قوله : " والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطع محمد يدها" (39).
- المساواة في الأخذ بالمشورة والرأي من الناس جميعا، لا على أساس طبقي بل على أساس فقهي وعلمي وتمكن وتبحر في الدين والدنيا، وسوف نتناوله بمناسبة الحديث عن حرية الرأي.

المطلب الثاني: سبق الإسلام في إقرار وتنظيم بعض الحقوق

ان كان القانون الوضعي يعتز بحقوق الجيل الثالث فإن الفكر الاسلامي يسبقه اشواط في شمولية واسبقية اعترافه بحقوق تعتبرها التشريعات من صميم تفضل

37- سورة الحجرات الآية(13) .

38- أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ، صحيح البخاري، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، 1417 هـ، 1997 م.

39- صحيح البخاري، المرجع السابق.

الإنسان على أخيه الإنسان في ديباجاتها العامة، لا يمكن إلا الإشادة بحافظها والدعوة إليها دون اعتبارها من مصاف الحقوق الإنسانية، كان قد أقرها الإسلام منذ قرون خلت لما تحفظه من ود وتراحم وتلاحم، يسير بالأمة لبر الأمان.

الفرع الأول: حق التكافل الاجتماعي

إن التكافل الاجتماعي في الإسلام، يتجاوز مجرد التعاون المتبادل بين الأفراد، إلى حق المسلم على أخيه المسلم، حيث يستمد شرعيته من مبدأ مقرر في الشريعة، وهو مبدأ الولاية المتبادلة بين المؤمنين في المجتمع، ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁴⁰⁾، فالإنسان في التصور الإسلامي، لا يعيش مستقلا بنفسه منعزلا عن غيره، وإنما يتبادل مع أفراد المجتمع الآخرين الولاية، بما تعنيه من الإشراف والتساند والتكافل في أمور الحياة، وفي شؤون المجتمع، فالتكافل الإسلامي مبدأ مقرر في الشريعة وليس مبناه الحاجة الاجتماعية التي يفرضها زمان ومكان، وهو يعني التزام القادر من أفراد المجتمع تجاه أفرادهم⁽⁴¹⁾، ومن أوضح الأحاديث النبوية في الدلالة على التكافل قوله صلى الله عليه وسلم: "من كان معه فضل ظهر فليعد على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له"⁽⁴²⁾ وقواه تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾⁽⁴³⁾.

وتحقيق حق التكافل الاجتماعي له صورتين في الإسلام أولهما اختياري في مطاف النوافل والثاني من باب الوجوب باعتباره من الفرائض:

أولا : نافلة الصدقة

لقد حث الدين الحنيف على الإنفاق والصدقة والإعانة، ودعا إلى الوفاء بحق المحتاج باعتباره حقا واجبا، "﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَغْلُومٌ﴾ (24) لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (44)، وذلك يضع الأساس للتكافل الاجتماعي باعتباره حقا من حقوق الإنسان. وإلى جانب ذلك توجد مجموعة من أحاديث الرسول تجعل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كالبنين يشد بعضه بعضا، وتصور المسلم كأنه عضو أخيه المسلم، يشكي لشكواه، وقد بين الرسول مسؤولية المجتمع عن كل فرد محتاج فيه، في عبارة قوية في إنذارها للفرد حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (ليس المؤمن بالذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه)

40- سورة التوبة، الآية (71).

41- أحمد عبد الله العمرى مدهش محمد، المرجع السابق، ص: 51. في حقوق التضامن الاسلامي راجع،

محمد العواء المرجع السابق، 40-42.

42- صحيح مسلم، المرجع السابق.

43- سورة الحجرات الآية (10)

44- سورة المعارج الآية (24-25).

ثانيا: فريضة الزكاة

تعد الزكاة باعتبارها أحد أركان الإسلام أقوى صور التكافل الاجتماعي في الإسلام، فهي فريضة على كل مسلم، وهي حق مقدر بتقدير الشارع الحكيم في المال بشروط معينة، قد حددها الإسلام تحديدا واضحا لمن تدفع إليه الزكاة⁽⁴⁵⁾، لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ» فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﷻ⁽⁴⁶⁾. والسياسة الشرعية تستدعي توزيعها على الأوجه التي ذكرتها الآية السابقة

الفرع الثاني: حرية إبداء الرأي بين الواجب والحق

واختارنا حرية الرأي لأنها أساس كل الحريات الأخرى، ومن أكثر الحريات التي تشهد التقيد والتعطيل في القوانين الوضعية، لمعرفة الفكر الإسلامي بخصوص حرية الرأي.

أولا: الرأي ضرورة لا مجرد حق

لقد بلغ من اهتمام الإسلام بحرية الرأي أن اعتبرها ضرورة لا مجرد حق، وهذا لكونه نقطة ارتكاز لمبادئ شرعية مقررة مثل الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولما كانت هذه المبادئ لا يمكن تنفيذ مضمونها إلا بحرية رأي، فإن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب⁽⁴⁷⁾، وفي هذا أدلة كثر نورد منها اثنان لمتطلبات البحث ﷻ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ﷻ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﷻ⁽⁴⁸⁾

قوله صلى الله عليه وسلم: " لا يحقرن أحدكم نفسه قالوا يا رسول الله وكيف يحقر أحدنا نفسه، قال يرى أن عليه مقالا، ثم لا يقول به، فيقول الله عز وجل يوم القيامة: ما منعك أن تقول في كذا وكذا، فيقول خشية الناس، فيقول فيأي كنت أحق أن تخشى"⁽⁴⁹⁾

وحرية الرأي تكون في أمرين :

أ- في الأمور الدينية: وتتمثل في الاجتهاد المشروع على أن يكون من أهل الاجتهاد بأن تكون له أهلية النظر والبحث، لاستنباط الأحكام المنصوص عليها في القرآن والسنة، أو استنباط الأحكام غير المنصوص عليها قياسا على ما جاءت به النصوص الشرعية، أو بناء على ما يراه في الحكم من مصلحة جاءت الشريعة لتحقيقها أو مفسدة جاءت لمنعها، أو

⁴⁵- أحمد عبد الله العمرى مدهش محمد، المرجع السابق، ص: 51.

⁴⁶- سورة التوبة الآية (60).

⁴⁷- الطعيمات هاني سليمان، المرجع السابق، ص: 182.

⁴⁸- التوبة جزء من الآية (71).

⁴⁹- أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، السنن، ج 2، الرسالة العالمية، بيروت، لبنان، 2017.

تطبيقها للقواعد الشرعية العامة⁽⁵⁰⁾. ولا أدل على ذلك من إذن النبي صلى الله عليه وسلم لعلماء الصحابة بالاجتهاد، بل وتشجيعهم على ذلك، فقال: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد"⁽⁵¹⁾. والمذاهب الأربعة التي لا تخلو دولة إسلامية من إتباع إحداها خير دليل على نتائج الرأي والاجتهاد به .

وحتي الأذان في صياغته وكلماته كان شورى بين النبي الكريم وأصحابه وأخذ برأي عمر رضي الله عنه. وكلف بلال بأذانه على المسلمين.

ب- في الأمور الدنيوية: وأبرز ما تكون في الأمور العامة السياسية منها والاجتماعية، كما قد تكون في غيرها من الأمور كالمسائل العلمية⁽⁵²⁾.

فقال رسول الله: "ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدرن على أن يغيروا ثم لا يغيرون إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب"⁽⁵³⁾

والرسول الكريم كان يستطلع رأي أصحابه في الشؤون العامة و حتى الخاصة ، ويأخذ غالبا بأرائهم وإن خالفت رأيه، كما حصل في مواقف عديدة معروفة كغزوة بدر، وأحد، والخندق، حتى المنافقين الذين كانوا يعترضون ويتطاولون على بعض أعماله كان يتحمل ذلك منهم ويأخذهم بالرفق⁽⁵⁴⁾.

وقد سار على نهجه من بعده الخلفاء الراشدون ، فهذا عمر والذي كان يتصف بالقوة، قد قال له رجل اتق الله يا عمر، فأنكر عليه ذلك بعض الحاضرين، فقال عمر: "دعه فليقلها لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها" وكلمة اتق الله تشمل النصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا كله يقتضي حرية الرأي⁽⁵⁵⁾.

أما عن حرية إبداء الرأي في الميدان العلمي فقد ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيفَ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ البقرة 164⁽⁵⁶⁾

. وكان من نتاج هذا كتب الرازي، الطبري، ... إلى غيره من المؤلفات العلمية.

⁵⁰ الطعيمات هاني سليمان ، المرجع السابق، ص: 183-184.

⁵¹ صحيح البخاري ، المرجع السابق.

⁵² الطعيمات هاني سليمان ، المرجع السابق، ص: 185.

⁵³ أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني: سنن أبي داود ، ج4، الرسالة، بيروت، لبنان، 2017.

⁵⁴ الطعيمات هاني سليمان : المرجع السابق، ص: 185.

⁵⁵ الطعيمات هاني سليمان ، المرجع السابق، ص: 185.

⁵⁶ سورة البقرة الآية (164)

ولكن في هذا كله يجب أن يكون الرأي صادر عن شخصية مستقلة بعيدة عن التأثير الآخرين وأرائهم فلا يكون إمعة ، تتميز بالجرأة والشجاعة في الطرح والنقاش، عادلة وموضوعية في أرائها⁽⁵⁷⁾ .

ثانيا: قيود حرية الرأي في الإسلام

- مراعاة المبادئ الإسلامية، فلا يجوز للفرد الطعن بالإسلام أو برسوله أو بعقيدته، بحجة حرية الرأي، ذلك أن هذا الصنيع يجعل المسلم مرتدا يستحق العقاب، فلا نشفع له حرية الرأي.

- مراعاة المعاني الأخلاقية في الإسلام، فيحرم الكذب والبذاءة والفحش في التعبير عن الرأي، والخوض في أعراض المسلمين وإذاعة سرهم أو رميهم بالقبائح بحجة إبداء الرأي، وذلك لما تؤدي إليه هذه الأمور من إضرار بالآخرين، يقول رسولنا الكريم عليه الصلاة وأفضل التسليم : " ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش البذيء"⁽⁵⁸⁾

- ممارسة هذه الحرية بأسلوب علمي قائم على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، دون اللجوء إلى أية صورة من صور العنف أو الإكراه غير المشروع، سواء بين المسلمين أنفسهم أو بينهم وبين غيرهم ، لقوله تعالى ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۚ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ۝ ﴾⁽⁵⁹⁾

- عدم تهديد سلامة النظام العام في الدولة أو العبث بمقومات المجتمع، فإدلاء المسلم بأي رأي يؤدي إلى الإفساد في المجتمع أو إشعال نار الفتنة فيه، أمر محظور.

4 خاتمة

الإسلام لم يجيء بالعقيدة الدينية الصحيحة وحدها، ولا بالنظام الأخلاقي المالي الذي يقوم عليه المجتمع فقط، بل جاء مع هذا وذاك بالشريعة المحكمة العادلة، التي تحكم الإنسان وتصرفاته ومعاملاته، في خاصة نفسه، وفي علاقته بأسرته وعلاقته بالمجتمع وبالدولة، ولهذا نجد الإسلام قد نظم كل هذه العلاقات ووضع الأصول والمبادئ العامة التي تقوم عليها، حيث إنه قد أتى بالتشريعات الضرورية واللازمة لقيام الأمة والدولة على أساس سليم، فيكون الاحتكام عند تضارب المصالح الفردية مع المصلحة العامة للمرجع الثابت في ذلك من أحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تتبدل باختلاف الحكام أو العصور أو الأماكن. ومن أن الإسلام دين ودولة ينتج لنا تميز مضمون حقوق الإنسان عنه في القوانين الوضعية .

⁵⁷ - للتفصيل راجع ، الطعيمات هاني سليمان : المرجع السابق، ص: 187-189.

⁵⁸ - أحمد بن حنبل، المسند، ج1، ط1، دار المكتب الإسلامي، 1969، ص: 405.

⁵⁹ - سورة النحل جزء من الآية (125).

فالنموذج الإسلامي بحسب ما أسست له الشريعة الإسلامية وأخذت به الخلافة الراشدة، تعتبر فيه حقوق الإنسان من مضامين ضروراتها الخمسة (حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، وحفظ المال). فكانت النتائج:

- أن منبعها المصدر الإلهي، لتحقيق الهدف الأصيل وهو العبودية لله بحق هي أسمى درجات مراتب حقوق الانسان.
- الشمولية والثبات والسمو أهم خصائصها.
- السبق وحسن التنظيم والسلاسة في انفاذها أهم سماتها.
- وعليه نوصي بنقطتين هامتين:
- ترك تتبع ما يمليه الغرب من حقوق موجهة لخدمة مصالحها كشعار المساواة بين الرجل والمرأة في الولاية والميراث... إلى ما تمليه عقيدتنا من حقوق محسومة المنبع والمدى معروفة الهدف متوافقة مع الروح والواقع للشخص المسلم، متعايشة وكفلة لحقوق غير المسلم.
- وهذا بالبحث في التراث والفكر الاسلامي من حيث هم ينهلون ويعلمون لنا بضاعتنا وتراثنا ونحن تحت تخدير العولمة ومنطق القوة.
- السعي نحو دسترة الجيل الرابع من حقوق التكافل والسعي الى تدويلها، والانتقال من تشريع للحقوق بتوصيات دولية إلى منطلق المبدع والسباق في تعزيز واثراء التراث المشترك للإنسانية من الحقوق المتميزة المتكاملة بين الجسد والروح والحياة وما بعد الموت. فمادام الاسلام دين الدولة بمنطق القانون الدستوري فالأولوية تفعيل دوره كمصدر مادي للتشريع عامة، واثراء البنك الحقوقي بصفة خاصة.
- اشاعة المواثيق الإسلامية لحقوق الإنسان وترجمتها لكل اللغات لنشر الفكر الإسلامي السمح المتكامل لحقوق الانسان في الحياة وحتى حفظ كرامته بعد الممات ، ليأخذ حقه مثل المواثيق الدولية والوطنية للدول الغربية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

-القرآن الكريم.

- أبي حسن مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج1، تحقيق نظر أبو قتيبة بن محمد الفارابي ، دار طيبة، 2006 .
- أبو عيسى محمد الترمذي، سنن الترمذي، ج4، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005.
- بن محمد ابن خلدون عبد الرحمن ، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة ،الفصل الثالث ، الكتاب الأول ، بند 25، بيروت ، لبنان، 1982 .
- الإمام الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج2، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003 .

المجلد: 07	العدد: 02	السنة: جوان 2021 م- ذو القعدة 1442 هـ	ص: 844 - 859
– أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ، صحيح البخاري، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، 1417 هـ، 1997 م. - أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني ، السنن، ج2، تصنيف الحافظ أبي عبد الله ، الرسالة العالمية، بيروت، لبنان، 2017. - أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني: سنن أبي داود ، ج4، الرسالة، بيروت، لبنان، 2017. - أحمد بن حنبل، المسند ،ج1، ط1، دار المكتب الإسلامي، 1969.			
ثانيا: المراجع			
1- الكتب			
- خميس راغب راغب جبريل ، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 2009. - السنهوري عبد الرزاق ، فقه الخلافة و تطورها لتصبح عصبة أمم شرقية ترجمة : نادية عبد الرزاق السنهوري، مراجعة : توفيق محمد الشاوي ، ط2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1993 . - الطعيمات هاني سليمان، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006. - بن ماضي العتيبي عبد الله بن سهل ، النظام العام للدولة المسلمة، دراسة تأصيلية مقارنة، ط1، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1430هـ، 2009م. - بسيوني عبد الله عبد الغني ، النظم السياسية (النظرية العامة للدولة-الحكومات-الحقوق والحريات)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006. - محمد سليم العوا ، الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 2000.			
2- الرسائل الأكاديمية			
- قريشي علي ، الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي "دراسة مقارنة" في الأصول النظرية و آليات الممارسة مع التطبيق على الوضع في الجزائر : رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون ، القانون العام، كلية الحقوق ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة ، 2004-2005. – موزاوي عقيلة ، الموازنة بين النظام العام للدولة وحقوق الانسان(دراسة تحليلية مقارنة)، أطروحة دكتوراه، القانون العام، القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، الجزائر، الجزائر، 2018-2019.			
3- المواقع الالكترونية:			
- بن عبد المحسن التركي عبد الله ، حقوق الإنسان في الإسلام ، مطبوعة وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، الرياض، السعودية ، اطلع عليه في: 2021 /02/15 على الساعة 12.30. متاح على : http://ar-hokok-alnsan_in_islam.pdf - عبد الرحيم محبوب عبد الحفيظ ، حقوق الانسان في ظل النظام العالمي الجديد (مابين الإسلام وإعلان حقوق الإنسان)، تاريخ الإطلاع : 2016/05/02. على الساعة 10.00. بحث متاح على الموقع http://uqu.edu.sa/page/ar/85694			